

دور الحاكم الإداري في التطوير والإصلاح التنموي دراسة تطبيقية على النموذج الأردني

د. محمد عبدالله العوامره *

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على دور الحاكمية الادارية في التطوير و
الاصلاح التنموي في الاردن, وتمثل مجتمع الدراسة بأسلوب المسح الشامل من جميع
الحكام الاداريين في الاردن , الذين يمارسون أعمالهم بشكل مستقل أو بصفة أخرى ,
و بلغ عدد الذين خضعوا للدراسة والتحليل نحو (198) وبمعدل إستجابة مقداره
(78%) , اذ تم استخدام الاساليب الاحصائية بهدف إختبار الفرضيات , ومن هذه
الاساليب الاحصائية (اختبار t-test) لعينة واحدة وكذلك تحليل (Anova
Analysis) اضافة الى مقاييس التشتت و النزعة المركزية .

إعتمدت الدراسة في منهجية العمل على النموذج الاقتراضي لقياس دور
الحاكمة الادارية في التطوير والاصلاح التنموي , إعتماذاً على مصدري البيانات:
الثانوية لخدمة نتائج الدراسة و الاستبانة كأساس للدراسة , إنبثقت أهمية الدراسة من
أهمية قدرات الحكام الاداريين في تعزيز المشاركة التنموية و المرتكزات الاساسية تجاه
الاصلاح التنموي المطلوب , إضافة الى انها من أوائل الدراسات التي تتبع المنهجية
العلمية (بحدود علم الباحث) لتحليل و توصيف الحاكمية الإدارية وإبراز دورها
المحوري في المجتمع , إمام مشكلة الدراسة فجاءت من الشعور بتحديد أهم العوامل البيئية
تأثيراً في تطوير عمل الحاكم الاداري في الاصلاح و التنمية الشمولية , ويأتي الشق
الثاني من المشكلة للوقوف على مدى وجود فروقات ذات دلالة معنوية بين تلك
العوامل قد تعزى الى المؤهل العلمي , الحالة الاجتماعية , و العمر.

توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج , أهمها : تعتبر العوامل الثقافية من أكثر
العوامل البيئية تأثيراً على قرار الحاكم الاداري نحو التنمية و التطوير الاصلاحي , وان
أقلها تأثيراً هي العوامل السياسية واوصت الدراسة بضرورة تأهيل الحاكمية الادارية
وتفعيل المشاركة التنموية من خلال اللامركزية وتحليل الفرص التنموية المتاحة والترويج
لها بتعزيز المشاركة الشعبية .

* دكتور بالملكة الأردنية الهاشمية.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أفضل الخلق والمرسلين وبعد،
عرفت المملكة الأردنية الهاشمية نظام الإدارة المحلية منذ القدم بدءاً بالبلديات
اذ صدر أول قانون للإدارة المحلية في بداية الربع الثاني من عام 1925 ، ثم صدر نظام
التقسيمات الإدارية كأول نظام متكامل عام 1927 إلى أن وصل الوضع إلى التقييم
الإداري الحالي وفقاً لثلاثة مستويات (محافضة ، لواء ، قضاء) حيث جاء ذلك وفقاً
لعملية تنظيم مدروسة بشكل دقيق مستندة على أسس فنية وعلمية دقيقة هدفها
الإستفادة من مكتسبات التنمية وتوزيعها بعدالة وبما يضمن تكافؤ الفرص بين
الوحدات الإدارية المختلفة وكذلك كافة أشكال الفعالية الإدارية.

تتجاوز مسؤولية الحاكمية الادارية في ظل الألفية الثالثة الأدوار التقليدية للعمل
حيث أصبح شعار الحاكم الإداري يركز على الأبعاد التنموية من حيث المشاركة في
الخطط التنموية وإعداد الموازنات المستقبلية ، وتحديد كافة الأولويات والإحتياجات
وإستغلال القوى العاملة والإمكانات المادية المتاحة ، وقد حاولت التشريعات الإدارية
والإقتصادية تحديد المنهج العام لإصلاحات الحاكم الإداري ، فهو المسؤول الأول
والأخير في منطقته الإدارية وهو بمثابة القائد التنموي في تعزيز الثقة بين الحكومة
ومواطنه من خلال دراسة الإحتياجات الإقتصادية والإجتماعية وفهم الواقع التنموي
ومناقشته مع الجهات المختصة بما يحفظ الأمن الإقتصادي والتنمية السياسية لما في ذلك
خدمة لمصلحة الدولة أولاً وأخيراً ولهذا فإن إستقطاب الكفاءات للإلتحاق بكادر
الداخلية من شأنه تعزيز الدور القيادي في الجانب التنموي للحاكم الإداري مما يعود
بالنفع على الوطن وتحقيق أعلى مستويات الرفاه والذي يندسجم مع تطلعات الرؤية
التنموية .

جاءت هذه الدراسة لالقاء الضوء على دور الحاكم الإداري في الأردن من
خلال مايلي :-

- 1- تقييم وتحليل العوامل المؤثرة على دعم مسيرة الإصلاح والتطوير التنموي
إنطلاقاً من توصيف الحاكمية الإدارية.
- 2- التعرف على خصائص الحكام الإداريين ، والفرق ما بين صفاتهم القيادية
والإدارية ودورهم المحوري في المجتمع.
- 3- تحليل تطوير قدرات الحكام الإداريين في تعزيز المشاركة التنموية
والمرتكزات الأساسية للحاكم الإداري في المجال التنموي وأهم واجباته تجاه الإصلاح
التنموي المنشود .

مشكلة الدراسة وعناصرها :

- لقد جاءت الدراسة كمحاولة للإجابة على التساؤلات التالية :
- ماهي أهم العوامل التي تؤثر على دور الحاكم الإداري في التنمية الشمولية؟
- هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين العوامل المؤثرة على الدور التنموي؟

• ماهي المرتكزات الأساسية والدور المحوري لواجبات الحاكمية الإدارية تجاه الإصلاح التنموي و التطوير؟

نطاق الدراسة :

يتضمن نطاق الدراسة جميع فئات الحكام الإداريين (محافظ , متصرف, مدير قضاء) على مستوى المملكة الأردنية الهاشمية .

أهمية الدراسة :

تنبع أهمية الدراسة من العناصر التالية :

- جاءت هذه الدراسة وفقاً للتوجه الوطني نحو تعميق مفهوم اللامركزية و إظهار الدور الذي تلعبه الحاكمية الإدارية في خدمة وتطوير التنمية و الإصلاح الشامل.
 - تعتبر من أوائل الدراسات الميدانية التي تتبع المنهجية العلمية في إظهار أكثر العوامل دوراً لدى الحاكمية الإدارية في التأثير على الإصلاح والتنمية.
 - التركيز على توصيف و تعريف الحاكمية الإدارية و إظهار دورها المحوري في المجتمع وتعزيز المشاركة التنموية بواسطة المواطنين .
- فرضيات الدراسة :
- إنطلقت الدراسة من الفرضيات التالية , والتي جاءت بناءً على مشكلة الدراسة و صياغتها :

- Ho1 : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات الاقتصادية و ما بين قدرات الحكام الإداريين في التطوير و الإصلاح التنموي في الاردن عند مستوى معنوية 5%
- Ho2 : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%) ما بين المتغيرات السياسية و ما بين قدرات الحاكمية الادارية في التطوير و الإصلاح التنموي في الاردن

- Ho3: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%) ما بين المتغيرات الاجتماعية وما بين دور الحاكمية الادارية في التطوير والاصلاح التنموي في الاردن .

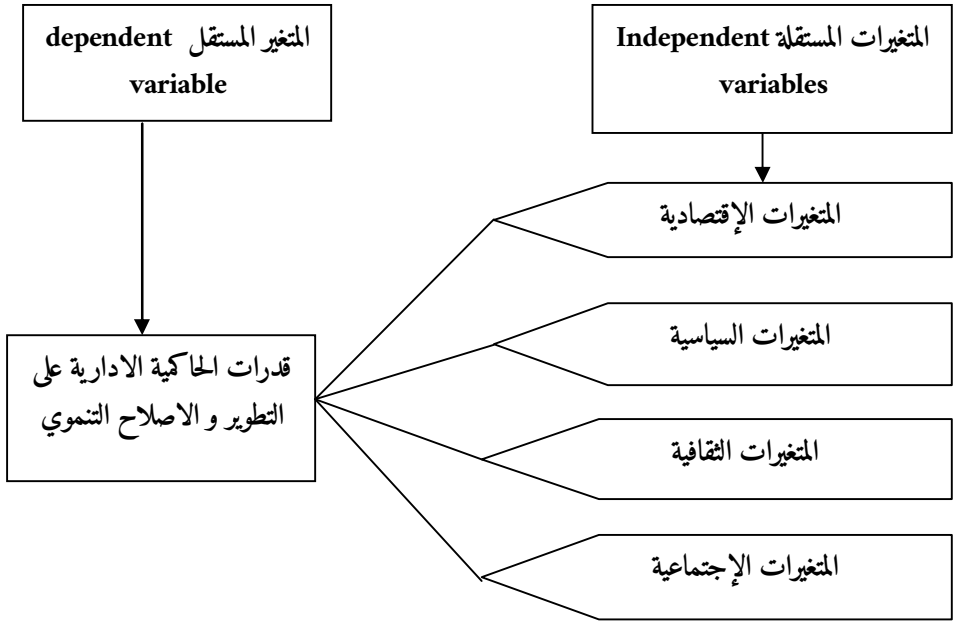
- Ho4: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين المتغيرات الثقافية وما بين دور الحاكمية الادارية في التطوير والاصلاح التنموي في الاردن عند مستوى معنوية 5% .

- Ho5: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في تأثير قدرات الحكام الاداريين في التطوير والاصلاح التنموي قد تعزى للعوامل الديمغرافية محل الدراسة (الجنس, المؤهل العلمي, والسن) .

نموذج الدراسة :

تم صياغة نموذج الدراسة التالي بناءً على الفرضيات التي إنطلقت منها الدراسة وكما في الشكل التالي :

الشكل (1): نموذج الدراسة المقترح



محددات الدراسة :

واجه الباحث في هذه الدراسة المحددات والمعيقات التالية :

- قلة الدراسات السابقة التي تبحث متغيرات الدراسة بشكل علمي .
- الانتشار الواسع للحاكمة الإدارية على مستوى الاردن وبما يترتب عليه من زيادة في الوقت والجهد لتوزيع وإعادة الاستبانات.

توصيف الحاكمة الادارية : الخصائص والفتات

يشبه الحاكم الإداري الطيار البارح الذي يستخدم كافة مؤشرات القياس دون أن يفقد التركيز والسيطرة ، فالوظيفة المهنية للحاكم الإداري من منظور فلسفي هي بمثابة سلوك ومنظومة مواطن ووطن ، فهي في غاية الأهمية والحساسية إذ أنها ليست مكاناً جغرافياً أو مادياً خال من القيم والمعاني بل هي متوقعة في أعماق ضمير الإنسان الإداري والإداري الإنسان ، فهي مليئة بروح المواطنة الصادقة وتقوى الله في كل تصرف أو فعل ، فترتفع فيها القيم والمعاني المعنوية بعد الأخلاقية على المعاني الشكلية والمادية الضعيفة كالتهوض بالمواطن وحمل الوطن.

يعتبر الحاكم الإداري في الأردن كغيره من الأنظمة المشابهة الممثل الأول للسلطة التنفيذية (الحكومة) في المحافظات بحكم مسؤوليته عن تنفيذ الأنظمة والقرارات والقوانين الحكومية في نطاق المنطقة المسؤول عنها الحاكم الإداري (قضاء، متصرفية، محافظة) فهو المسؤول المباشر والقائد الإداري الذي يعزز الثقة بين السلطة التنفيذية والمواطن من خلال تلهم احتياجات المنطقة التنموية مع كافة الجهات المختصة وفقاً للقنوات الرسمية المتعارف عليها وهكذا يتضح بأن الحاكم الإداري هو الأكثر حرصاً بين الأجهزة التنفيذية على تنفيذ السياسات الاقتصادية ورسم الاستراتيجيات التنموية وتطبيق التشريعات والسعي نحو الحفاظ على الأمن والأمن والاستقرار وفرض هيبة الدول، هذا بالإضافة إلى تطوير مستوى الخدمات والتواصل مع أبناء الوحدة الادارية والتعارف لما فيه لمصلحة العامة وله الدور في التنمية الشمولية.

فلم تعد وظيفة الحاكم الإداري في الأردن إقتصاراً على الانتخابات ومعالجة المشاكل المادية وتلبية حاجات العاملين بل لا بد من إحداث التطوير والمشاركة في الإصلاح الشامل ، فهو الذي يراقب عن كسب سير العملية التنموية ، وبالتالي عليه التحري عن كيفية قيام الوظائف الإدارية والسياسية والاقتصادية والتسويقية ... الخ ، والتأكد من صحة وعدم صحة ما يصله من تقارير بشأن حسن سير الأمور ، والوقوف على صدق الشكاوى التي يتقدم بها الرعية (نظام التشكيلات الإدارية رقم (47) لسنة 2000 والصادر بمقتضى المادة (120) من الدستور الأردني).

المحافظ:

يعتبر المحافظ هو الرجل الإداري الأول في المحافظة وهو الممثل الشرعي لجلالة الملك وللحكومة في الميدان بحكم مسؤوليته عن تنفيذ وتطبيق اللوائح والقوانين وكافة التشريعات والقرارات الحكومية في نطاق الوحدة الإدارية، ويتألف المحافظ كل من المجلس الاستشاري والمجلس التنفيذي في المحافظة ، حيث يتألف المجلس التنفيذي من

المحافظ رئيساً وعضوية الأجهزة الأمنية ورؤساء الدوائر الرسمية وشبه الرسمية في المحافظة باستثناء السلطة القضائية ، حيث يجتمع هذا المجلس للتداول بشكل دوري للتباحث ومناقشة جميع شؤون المحافظة لا سيما التنموية منها لإتخاذ القرارات المناسبة بشأنها ، إذ يقوم المحافظ ومن خلال أمين سر هذا المجلس بتنفيذ ومتابعة كافة القرارات الناجمة عن إجتماعات المجلس .

ويتولى المحافظ النظر في كافة الشكاوي والقضايا الأمنية الإدارية المرفوعة إليه للنظر وإتخاذ القرار بشأنها ، كما يتولى الإشراف على القضايا التنموية من خلال الإشراف على المؤسسات الرسمية التابعة للدولة ، وكذلك الإشراف على الخدمات المحلية المقدمة للمواطنين ، أما المجلس الإستشاري كما في المادة (29) من نظام التشكيلات الإدارية رقم 47 لسنة (2000) فيتكون من عدد من الأعضاء لا يزيد عن (25) عضواً يمثلون مختلف أطراف المجتمع ، وعادة ما يمثل المجلس الإستشاري من الهيئات التالية : (أعضاء مجلس الأعيان والنواب ، القادة العسكريين المتقاعدين ، المجالس البلدية والقروية ، رؤساء ومجالس أمناء الجامعات الرسمية والأهلية ، الغرف التجارية والصناعية والقطاع المصرفي ، ممثلو المجتمعات النقبية والمهنية والهيئات الشبابية والأندية الرياضية والاتحادات النسائية)

المتصرف:

وهو الحاكم الإداري الذي يرأس اللواء كوحدة إدارية ، وقد يكون هذا اللواء مركز المحافظة ويدع بلواء القصبه وقد يكون تابعاً للمحافظة بشكل مستقل ، ومن الملفت للإنتباه أن المهام الوظيفية للمتصرف هي نفس مهام المحافظ ولكن على مستوى اللواء ، ويمكن لنا في هذا المجال تعريف الوحدة الإدارية بأنها كيان إجتماعي يمثل مجموعة من المواطنين يتواجدون بشكل مستقل على أرض أردنية محددة ومعروفة فيما بينهم بحيث تربطهم روابط سياسية تنظمها علاقات إقتصادية-إجتماعية واضحة بين الأفراد تكفل لكل فرد ممارسة طقوسه الحياتية بحرية وإنضباط وبما يكفل حماية حقوق الآخرين، المواد (36-56) من نظام التشكيلات الإدارية رقم (47) لسنة 2000 الصادر بمقتضى المادة 120 من الدستور الأردني .

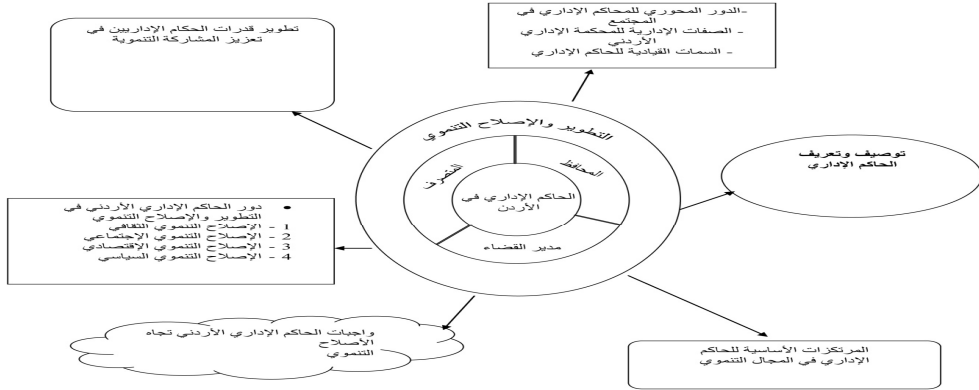
مدير القضاء

يعتبر مدير القضاء هو الحاكم الإداري أو رئيس الإدارة العامة الذي يرأس القضاء (الوحدة الإدارية) وتأتي هذه التصنيفات وفقاً للتقسيمات الإدارية التي ترتأها وزارة الداخلية ، ولا يوجد أي من الفروقات في مهام الحاكم الإداري في حال كونه مدير قضاء عنه في حالة متصرف أو محافظ ، اللهم كل حسب صلاحياته ودوره في التطوير والإصلاح التنموي (المادة (57) من نظام التشكيلات الإدارية لسنة 2000).

الدور المحوري للحاكم الإداري في المجتمع: السمات الادارية والقيادية

يقع على عاتق الحاكم الإداري تطبيق القوانين ووضع الخطط المستقبلية لمواجهة المستجدات وحل الأزمات المختلفة في منطقتة الإدارية بالتنسيق مع كافة الأجهزة والرموز الوطنية ، فلا بد من اختيار الأمناء والحريصين على مصلحة الشعب والدولة إذ لا يتم وضع المتصدي لإدارة شؤون المجتمعات إلا من خلال الإجتياز لإختبارات تثبت مدى الكفاءة والمجدارة وفقاً للمؤهلات التي توصله إلى المنصب بعيداً عن المحسوبية والمحابة ، فهو يسعى إلى استقرار الوضع الإقتصادي للدولة والوضع المعيشي للمواطن الأردني ، كما عليه التواصل مع من هم تحت سلطته ليعرف النقص والضرر والحاجة كما يسعى دوماً إلى إحلال الحق والعدالة وإزالة الطامعين من مواقعهم ، فيكون نعم القائد ليكونوا خيرة الشعوب ولا يمنعه ذلك من الحفاظ على الموازنة العامة وعدم الإفراط في استخدام الموارد المالية والإستنفاع الشخصي من قبل المسؤولين والتبذير فيما لا حاجة له، ويبين الشكل التالي رقم (2) هيكلية البحث الموسوم: دور الحاكم الإداري في التطوير والإصلاح التنموي على مستوى الأردن ..

الشكل رقم (2) : الشكل الهيكلي لدور الحاكم الإداري في الأردن في التطوير والإصلاح التنموي



ففي ألمانيا مثلاً يمارس الحاكم الإداري عمل مكافحة الفساد الإداري ومحاربة الأزمات المالية ، إضافة إلى تشديد اجراءات المراقبة على مدراء الشركات الألمانية مثل عدم السماح للمدراء ببيع الأسهم بكميات إلا بعد أربع سنوات بدلاً من سنتين كما كان معمولاً به، وتعتبر إدارة شؤون المحافظات (الوحدات الإدارية) في الأردن ومنذ تأسيس الدولة الأردنية إدارة شبه لا مركزية في الحكم تتجلى بدور وقوة شخصية الحاكم الإداري في منطقتة ، فهو الملجأ الأخير والعصا السحرية بنظر المواطنين في هذه الوحدة

الإدارية كونه يمثل رأس السلطة وهو الذي يسهر دون كلل أو ملل على تنفيذ ومتابعة توجيهات الحكومة من خلال تلمس وتحسس مشاكل وهموم المواطنين لتقلها بدوره إلى الأجهزة التنفيذية في الحكومة لرفع سويتها التنموية .

هناك أكثر من خمسة عشرة دراسة حول الصفات التي تجعل الإداري أشبه بالقائد ، وهي صفات قد تكون مثالية خصوصاً وأن القيادة (تولد ولا تصنع) بخلاف من الإدارة التي تتركس بالنظريات وغيرها ، ولا يسعني في هذا البحث إلا أن أذكر أهم الصفات الإدارية الواجب توفرها في الحاكم الإداري ولا تعني هذه الصفات والخصائص دستوراً يصعب تغييره ولكن يؤدي التقيد بها والإنسجام معها إلى تعزيز المكانة الإدارية خصوصاً وإنها تستند إلى أسس ودرا سات علمية، وتوضح هذه الصفات الإدارية وليست القيادية كما في الشكل التالي :

الشكل (3): الصفات الإدارية للحاكم الإداري

- تقوى الله في كل تصرف أو فعل (الصدق ، الأمانة)
- الحب والولاء الراسخ في الوجدان للملك والدولة الأردنية (الوطن)
- المقدرة على فرض هيبة الدولة (قوة الشخصية)
- الوعي التام بأصول التركيبة العشائرية الأردنية (الحس العشائري)
- الابتعاد عن الشكليات والمحسوبية والفكر الجاهلي (لا للتعصب)
- عدم إتخاذ أي قرار إداري دون الإدراك والتقصي
- العمل بإخلاص وجد رافضاً الوساطة والشخصنة
- المهارة في إدارة الأزمات وفض النزاعات
- المقدرة على التحليل المعمق ومواكبة كافة المستجدات (المحلية والدولية)
- التحلي بقدر من المسؤولية (الثقة بالنفس ، الشجاعة ، الحكمة ، المؤهل)
- الخبرة الكافية والمؤهلة مع المقدرة والكفاءة

فيما سبق الصفات الإدارية الواجب توفرها في الحاكم الإداري كحد أدنى له لتحقيق النجاح، وغالباً ما نحتاج في هذه الصفات إلى توليفه من الخصائص والصفات القيادية التي تختلف في مضمونها عن الإدارة ، فهناك فرق ما بين المدير (الإداري) الذي يتولى تنفيذ المشروعات التي تبتكرها السلطة التنفيذية وما بين القائد (القيادة) الذي له دور هام وحيوي في المجتمع الأردني، فالقيادة ظاهرة إجتماعية قد لا تنسجم مع الإدارة ، إذ انها (القيادة) تتجسد في فرد ما قد يكون الحاكم الإداري في مواقف معينة وبالتالي لها تأثير في توجيه المواطنين وبخاصة داخل المجتمع المحلي الذي يعيشه فهي تسعى إلى تحقيق أهداف خاصة أو عامة تهتم الجماعة أو القيادة في المجتمع نفسه ، ولهذا

فليس كل إداري قيادي والعكس هو الصحيح (كل قائد يكون إداري) فالقيادة هي اقرب للمصطلح العسكري - الإستراتيجي منه للمدني ولذلك فالحاكم الإداري غير الحاكم (القائد) العسكري ، ولهذا يقال قائد الفرقة أو الكتيبة أو سلاح الجو ، أو السرية الخ ، ولا يقال قائد مؤسسة الضمان الإجتماعي ، أو قائد دائرة الموازنة العامة بل يقال مدير من إدارة وليس من قيادة فالقيادة كما أشارت إليها الكتب والدراسات تولد مع الشخص ولا تصنع فهي قد توجد في موظف يتبع لمديره ، لماذا ؟ لانه امتلك الصفات القيادية بالولادة ، وما أفضل اجتماع القيادة مع الإدارة فأفضل الحكام الإداريون هم من حياهم الله بصفات قيادية يصعب على الغير تقليدها . وفيما يلي نظرة سريعة على الصفات القيادية المثالية والتي تضمن تواجدها بجانب الصفات الإدارية للحاكم كما تم ذكرها سابقاً لتحقيق النجاح على أفضل مستوياته والرقى بالمنظمة أو المنطقة الإدارية أو الدولة إلى الإزدهار والنمو (الشيخ سالم ، 2012 ، 30-35) :

أهم السمات القيادية التي تجعل الحاكم الإداري في صفوف القادة الناجحين :

- النزاهة والتكامل في الشخصية .
- التواضع : إذ أنه التكبر على الأغنياء كما أنه يرفع رأس الرجل لأن التكبر يخفضه .

- حسن الخلق : فهو ميزة في القائد لأنه يستر كثيراً من السيئات بعكس سوء الخلق الذي يغطي كثيراً من الحسنات .

- الأدب والحياء : فهو فضيلة في الرجل كما هو جمال في المرأة .

- المبادأة : وتتطلب كل من : الثقة العالية بالنفس ، الطموح ، المثابرة ، الرغبة في التفوق ، المقدرة على تحمل المسؤولية (الحس بالمسؤولية)

- المقدرة : وتكمن في الذكاء ،طلاقة اللسان ، اليقظة ، الأصالة ، الإبداع .

- مهارة الإنجاز : وتتضمن : الثقافة الواسعة ، المعرفة والتعلم ، المقدرة على إنجاز الأعمال بنشاط وبراعة ، الإنتاجية العالية (أكبر عدد من الوحدات المنتجة في أقل وقت ممكن)

- المكانة الاجتماعية: وتتجسد في الشعبية (بمعنى أن يكون الحاكم الإداري كقائد محبوباً سواء داخل التنظيم أو خارجه)

- المشاركة : وتتطلب المشاركة في النواحي الاجتماعية ، التكيف بروح الفكاهة ، المساهمة والتعاون ، عدم حب الأنا ، والثقة في قدرات غيره في تحمل المسؤولية .

- القدرة على تفهم المواقف: ويحتاج هذا من قيادة الحاكم الإداري إلى مستوى ذهنياً جيداً ، مهارة في تلبية حاجات المرؤوسين ، والمقدرة على تحقيق أهداف التنظيم الذي يقوده.

وبين الجدول التالي رقم (1) الفرق ما بين الحاكم الإداري القائد وما بين الحاكم الإداري التقليدي

الحاكم الإداري التقليدي	الحاكم الإداري القائد
عمله إداري روتيني	1- عمله إبداعي وخلاق
المحافظة على ما هو موجود	2- الميل إلى تغيير ما هو موجود
يميل إلى السيطرة	3- يميل إلى الإثارة والتأثير
تفكيره قصير الأجل Short Run (SR)	4- تفكيره طويل الأجل Long Run (LR)
مقلد	5- مجدد ومطور
قوة رسمية	6- قوة شخصية

الحاكمية الادارية ودورها في التطوير التنموي

يعتبر الحاكم الإداري هو المسؤول المباشر عن التطوير والإصلاح التنموي في منطقة الاختصاص ، فهو القادر على تطوير الثقة بين القوى العاملة في المؤسسات التابعة له ، بما يخدم عملية الإصلاح التنموي ، والمقصود بالإصلاح التنموي هنا : الإصلاح الشامل للأبعاد الإقتصادية والإجتماعية والإدارية والثقافية والسياسية والفكرية ... الخ ولكننا سنركز في دراستنا هذه على الأبعاد الأربعة الآتية فقط ، حيث تمر عملية الإصلاح هذه بسلسلة من القنوات الرسمية المؤهلة للحاكم الإداري بصفته رئيساً للمجلسين (التنفيذي والإستشاري) وفيما يلي مناقشة الجوانب الإصلاحيّة التنموية التي يسيرها الحاكم الإداري في الأردن:

أولاً: الدور في الإصلاح التنموي الثقافي :

يقوم الحاكم الإداري بتفعيل دور المراكز الثقافية والمؤسسات والأندية بختلف مسمياتها من خلال عقد اللقاءات والإجتماعات وورش العمل مع هذه المؤسسات والهيئات لتضييق الفجوة بين الحاكم الإداري والقوى العاملة لدعم مسيرة الإصلاح الثقافي وتشجيع روح المشاركة الديمقراطية ، بالإضافة إلى التطوير الإيجابي من خلال تشكيل المجالس والهيئات شبه المستقلة على جميع مستويات القطاعات الثقافية للمساهمة في إيجاد الحلول الناجحة والمناسبة لمشاكل وهموم القوى العاملة مع تطويرهم وتوفير البنية التحتية الثقافية اللازمة لهم من خلال عقد اللقاءات التدريبية والتأهيل الدوري لهم

والتأكيد على تعهد الحكومة بتبني الإستراتيجية الوطنية للإصلاح التنموي الثقافي.

ثانياً: الدور في الإصلاح التنموي الاجتماعي

يعرف هذا الإصلاح بأنه: منهجاً ووسيلة تقوم على أسس علمية مدروسة لرفع مستوى الحياة والرفاه الاجتماعي وإحداث تغيير في طرق التفكير والمعيشة والعمل في المجتمعات المحلية ويلعب الحاكم الإداري دوراً كبيراً في التطوير والإصلاح التنموي الاجتماعي، إذ يهدف الحاكم الإداري في الأردن إلى تنظيم جهود القوى العاملة وتوعيتها لإستثمار قدراتها وتحسين مستوى حياتها الاجتماعي وتوفير كافة الخدمات الاجتماعية العاملة في الميدان الاجتماعي، وبيان الجدول التالي دور الحاكم الإداري في الأردن في المشاركة في برامج الإصلاح والتطوير التنموي الاجتماعي والمحافظة على الطبقة الوسطى ومقاومة التغيير اللائق.

المجدول رقم (2): دور الحاكم الإداري في المشاركة في برامج الإصلاح والتطوير التنموي الاجتماعي

- إنشاء المؤسسات الاجتماعية وبرامج رعاية الأمومة ورياض الأطفال والحضانة، أو إلغاء أي منها وتحديد إجراءات ترخيصها وإدارتها ومراقبتها وتقييمها وفقاً للتعليمات الصادرة من الجهات المختصة وبالتنسيق مع المدراء المعنيين.
- توفير وتطوير البرامج الضرورية والخدمات الخاصة بالمعاقين والمحتاجين والسعي الدؤوب نحو تأهيلهم وإخراطهم في المجتمع الأردني.
- تطوير وتنمية المجتمعات المحلية اعتماداً على الإستفادة من كافة الإمكانيات المتاحة في الوحدة الإدارية من خلال إيجاد برامج للتوعية والإرشاد الاجتماعي وإستقطاب القيادات المحلية التي تستطيع أن تسهم في عمليات التغيير الاجتماعي والمحافظة على تماسك الأسرة الأردنية وحمايتها من التفكك والصدع والإنهيار وتوفير كافة المستلزمات لأفرادها.
- تنمية العمل الاجتماعي التطوعي وتنظيمه مثل التنسيق مع الجمعيات التعاونية والخيرية لتوثيق الروابط الاجتماعية في بنية المجتمع.
- المساهمة في الحد من سلوك الأحداث وظاهرة التسول وكذلك الحد من أخطار الجريمة والانحرافات ومعالجة كافة المشاكل الناجمة عنها.
- الإستفادة من نتائج الدراسات والبحوث والمسوح الاجتماعية التي يتم تنفيذها في المجتمعات المحلية للوحدة الإدارية بما يسهم في تنمية وتلبية احتياجات هذه المجتمعات والمشاركة الفعالة من جانب المواطنين للنهوض بالمجتمع وتطويره.

ثالثاً: الدور في الإصلاح التنموي الإقتصادي :

يمكن القول بأن الحاكم الإداري هو المحرك الأول للإقتصاد والسوق وهو عين الحكومة في المنطقة التي يشغلها ويعرف الإصلاح التنموي الإقتصادي على أنه: إحداث تغييرات جذرية في كافة النواحي الإقتصادية ، فهو يمثل النهوض ونقل القطاع الإقتصادي من الوضع الراهن إلى الوضع الأمثل ، ومن الأمثلة على ذلك التشريعات والسياسات الإقتصادية التي تجعل المنطقة الإدارية بشكل خاص والدولة عموماً جاذبة للإستثمار إنسجماً مع قانون تشجيع الإستثمار ، إضافة إلى سن التشريعات والسياسات الإقتصادية التي تسهم في جمع الضرائب على المشاريع الإقتصادية الأجنبية ومنح الإعفاءات الجمركية لبعض الشركات المحلية أو لبعض المنتجات (products) وقد يكون التطوير الإقتصادي حقيقة لمناطق بأكملها مثل منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة وهنا يأتي دور الحاكم الإداري في رسم سياسة الإتصالات التسويقية والترويج الفعال لهذه المنطقة وما شابهها ويبين الجدول التالي رقم (3) دور الحاكم في الأردن في مجال الإصلاح والتنمية الإقتصادية . (litvack,2009,18-20)

جدول رقم (3) دور الحاكم الإداري الأردني في الإصلاح التنموي الإقتصادي

- تقديم مناخ إستثماري جيد للقطاع الخاص والتعاون من خلال رزمة من الإتفاقيات المشتركة.

- المساعدة في النهوض وتطوير القطاع الإقتصادي وإنصاف كافة المتاجر والمواطنين إنسجماً مع مصلحة الدولة وإنطلاقاً من المساهمة والمشاركة في رسم وصياغة التشريعات والانظمة الإقتصادية .

- المحافظة على الأمن الإقتصادي في المنطقة الإدارية المناطة به ، كون الأمن الإقتصادي هو الأرضية للأمن الوطني وهو من أهم العوامل الجاذبة للإستثمار الأجنبي السياسي المباشر Foreign Direct Investment(FDI)

- المساهمة في مراقبة الأسواق والوقوف على نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات او ما يعرف بتحليل SWOT التي تطور أداء هذه الأسواق ، وهذا يأتي من خلال تعزيز المشاركة مع الجهات المختصة لا سيما أجهزة وزارة الصناعة والتجارة وذلك لمنع الإحتكار والغش والتضخم في الأسعار لأن المشاكل الناجمة عن ذلك مصيدة لإنخفاض القوة الشرائية للدينار الأردني لا قدر الله.

- الحفاظ على سعر التوازن في السوق Equilibirume Price وكذلك كمية التوازن Quantity equilibriume (QE) والتي تنسجم مع أهواء ورغبات كل من التاجر (العرض) والمستهلك (الطلب) من خلال تحديد سوق أدنى وأخر أعلى للأسعار في السوق لجميع المنتجات هذا بالإضافة إلى الحرص على توفير السلع الإستهلاكية.

- تطوير الأسواق القائمة وإنشاء أسواق جديدة بما في ذلك الإهتمام بتنمية البنى التحتية لتلك الأسواق من خلال البلديات وما شابهها كي تبقى المنطقة الإدارية بيئة جاذبة للاستثمار وجاذبة لا طاردة.

- النظر في كافة الشكاوى والقضايا الاقتصادية المرفوعة اليه من قبل المواطنين مع إيجاد الحلول والإستراتيجيات اللازمة لها بغرض منع المجرمين والغوغاء من جعل الحياة الاقتصادية خطرة حتى لا تختنق التنمية الاقتصادية المطلوبة لتحقيق الرفاه.

- حماية وتطبيق القوانين والأنظمة الاقتصادية حيث بدونهما لا يمكن لإقتصاد السوق العمل أو الإستمرار وبالتالي لا بد من إحترامها لتدعيم الأنشطة الاقتصادية والرخاء الإقتصادي الناتج عنها.

- الحد من البيروقراطية المنحرفة التي تؤدي الى خنق النشاط الإقتصادي ، هذا على الرغم من قلة هذا النوع من البيروقراطية في الأردن مقارنة مع دول أخرى كالمند مثلاً ، إذ أقر أحد أكبر رجال القطاع الصناعي إستثماراً في الهند عن بحثه عن ملجأ آخر بسبب بطء حركة الجهاز البيروقراطي في الهند.

- المساهمة في إجراء التحويلات الهيكلية في الإقتصاد المحلي مثل: بناء الإستقلال الإقتصادي للمنطقة الإدارية ، زيادة إنتاجية العاملين من خلال أساليب التحفيز العلمي ، زيادة إنتاجية حصة الفرد في الإنتاج المحلي ، التوزيع العادل ثمر ومكاسب التنمية الاقتصادية بين أفراد منطقة الاختصاص.

- المساهمة في توفير العمل للمواطنين من خلال تعزيز المشاريع الإنتاجية خصوصاً المشاريع الصغيرة والمتوسطة المدرة للدخل والتي تحد من مشاكل الفقر والبطالة.

رابعاً: دور الحاكم الإداري الأردني في الإصلاح التنموي السياسي

يعرف الإصلاح التنموي على المستوى السياسي بأنه : عملية تغير إجتماعي متعدد الجوانب غايته الوصول إلى مستوى الدول المتقدمة من حيث إيجاد نظم سياسية تعددية تساعد في ترسيخ مفاهيم السيادة والولاء والوطنية للدولة بحيث تكون هذه التعددية السياسية على شاكلة نظم الدول المتقدمة سياسياً. (العدوان , 2009 , 18)

ينظر الحاكم الإداري في الأردن إلى التنمية السياسية في منطقة اختصاصه ، على أنها لم تعد خياراً بل هي ضرورة لا بد منها كما ينظر إليها على أنها نظاماً عاصرياً وديمقراطياً متطوراً وهي شرطاً أساسياً في التنمية الاقتصادية والإجتماعية لأنها توفر مناخاً مناسباً للإستثمار طويل الأجل وتساهم في إستقرار الخطط والإستراتيجيات السياسية ، ناهيك عن أن تطور الدولة وتقدمها سياسياً يقاس بإستقرارها السياسي

ويسعى الحاكم الإداري الأردني ومن خلال مدى قدرته على التحليل السياسي المعمق والمتابعة إلى إحداث التطوير السياسي من خلال حزمة الإجراءات التالية:

1- المشاركة السياسية وتذشئة الأفراد سياسياً: ويتم هذا من خلال الاتصال الجماهيري في المنطقة الإدارية وإطلاق الحريات العامة وإتاحة المشاركة لأفراد المجتمع في اتخاذ القرار، فهي من أهم المعززات للشعور بالانتماء الوطني وخلق مجتمع مدني واع بما يدور حوله. (المصاحلة، 2000، 12)

2- إحترام وحماية حقوق المواطنين: حيث يعزز هذه الحماية مجموعة الإجراءات التي يتخذها الحاكم الإداري على الصعيد الضيق سواء كان قضاء أو متصرفية أو حتى على مستوى الدولة من خلال وضع التزامات وضوابط الانتهاكات بالأحالة إلى القضاء المدني أو العسكري للنظر في قضاياهم.

3- تعزيز مبدأ التعددية السياسية: فهو الأداء المفعله لتعدد القوى والآراء السياسية وحققها في التعايش والتعبير عن نفسها والمشاركة في التأثير على القرار السياسي بدءاً من القاعدة المجتمعية في الحي أو القرية أو حتى على مستوى الشارع. (العدوان، 2009، 13)

4- الإدلاء والمساهمة في تكوين رأي عام: وهذا يتطلب من الحاكم الإداري الأردني تخزين هائل من الفكر والوعي السياسي خصوصاً وأن الشعب الأردني على قدر من الوعي والنضوج السياسي، فالحاكم الإداري الفذ هو القادر على المشاركة في صنع القرار من خلال: الاتحادات، النقابات المهنية، الجمعيات الخيرية والتعاونية والطلابية... الخ، الأحزاب والتجمعات السياسية فهي مستويات متطورة من الفكر والنمو السياسي تبحث عن ترقية علاقة الدولة (الحاكم الإداري) بالمجتمع.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

- تتميز هذه الدراسة بأنها تتناول موضوع مرتبط بأهمية التنمية واللامركزية ودور الحكم الإداري في تفعيلها بشكل علمي اعتماداً على أداة الدراسة.
- تعتبر هذه الدراسة محاولة جادة في إظهار دور الحاكمية الإدارية من منظور تطبيقي في إحداث التطوير والإصلاح على المستوى المحلي، كما أنها تفتح آفاقاً جديدة للمزيد من الدراسات العلمية.

منهجية الدراسة: الطريقة والإجراءات:

- عينة الدراسة والمجتمع:

يتمثل مجتمع الدراسة من كل حاكم إداري (الحكم المحلي) وفقاً لنظام التشكيلات الإدارية رقم 7 لسنة 2000 في الأردن على اختلاف مسمياتهم وفتاتهم

الوظيفية , وتم أخذ عينة احتمالية تمثل المسح الشامل لمجتمع الدراسة نظراً لعدم تجاوز مجتمع الدراسة 300 مفردة وبلغ معدل الاستجابة نحو 78% بواقع 186 استبانة من اصل 239 وهي التي خضعت للتحليل و الدراسة , وقد تم توزيع الاستبيانات بواسطة الباحث نفسه اذ أعد ماداء الى الطريق قمة التقليدي و الطريق قمة الالكترونية (Anderson,2014.39-43).

مصادر جمع البيانات :

1. المصادر الثانوية secondary data

تتضمن المصادر الثانوية جميع المعلومات الصادرة عن المؤسسات الرسمية إضافة الى الكتب و الدراسات السابقة و الابحاث المحكمة المنشورة و وقائع المؤتمرات , وكل ما هو متوفر على شبكة الانترنت باللغتين العربية و الانجليزية و التي لها علاقة بمتم الموضوع.

2. المصادر الأولية primary data

تم الاعتداد على الاستبانة فقط كمصدر أولي لإعداد الدراسة و تم تصميمها بشكل دقيق بهدف تغطية كافة المعلومات المرتبطة بمتغيرات الدراسة المستقلة و التابعة و تكونت الاستبانة من ثلاثة أجزاء تتضمن الجزء الأول المعلومات النظرية , و تحدث الجزء الثاني عن المتغيرات نفسها كونها تمثل مشكلة و فرضيات الدراسة في حين تتضمن الجزء الثالث بيان الأهمية النسبية و ترتيب المتغيرات التي تؤثر على دور الحاكمية الادارية في التطوير و الاصلاح التنموي في الاردن.

اسلوب التحليل و المناقشة :

اعتمدت الدراسة في وصف خصائص العينة و مجتمعها على الاساليب الاحصائية الوصفية بهدف اختبار الفرضيات (t-test) وكذلك اعتماد اسلوب تحليل التباين (ANOVA) الى اظهار مدى الفروقات بين متغيرات الدراسة .

و بالنسبة لأداة الدراسة تم قياسها إحصائياً من معامل (Cranbach Alpha) بهدف اختبار صدق اداة جمع البيانات و ثباتها بينما تم الاعتماد على اسلوب الانحدار المتعدد و الجزئي (Simple and Multiple regression) لاطهار النتائج لكل من قيمة : R^2 , R^2_{adj} , F-test, T-test, Beta's, و مقاييس النزعة المركزية (M, X) و مقاييس التشتت (S.D). (Baipai,2014.101-104).

وصف عينة الدراسة :

بينت نتائج الاحصاء الوصفي وفقاً لمقاييس النزعة المركزية أن نسبة الذكور أعلى بكثير من نسبة الاناث في الحاكمية الادارية (99.97%) مقابل (0.021%) للاناث ,

أما بالنسبة لتوزيع العينة حسب المؤهل العلمي فإن أغلبية أفراد العينة هم من حملة الماجستير (56%) ، وأن غالبية عينة الدراسة هم من المتزوجين وهذا دليل على أن الحاكم الإداري يصبح كذلك في سن بداية الأربعينيات ونهاية الثلاثينيات وغالباً ما يكون الرجل في هذا السن متزوجاً ، أما بالنسبة لفئة العمر فقد كان أكثر الحُكَّام الإداريين هم من الفئة الثانية (43-52 سنة) حيث بلغت نسبتهم 43% وهم غالباً ما يكونوا مدراء أقضية أو متصرفين . وقد كانت العوامل الثقافية أكثر العوامل تأثيراً على دور الحاكم الإداري في التطوير والتنمية إذ أن هناك علاقة طردية وفقاً لقيم (R) مابين زيادة الثقافة وزيادة قدرة الحاكم الإداري على التطوير والإصلاح التنموي.

إختبار صدق وثبات أداة الدراسة :

تم عرض أداة الدراسة على عدد من المحكمين من ذوي الاختصاص العلمي في المجال الإحصائي، إذ عدلت الأداة بناءً على ملاحظاتهم وذلك لإظهار معيولتها (reliability) وصدقها (validity) لامكانية مدى الاعتماد على التحليل العلمي ، أما ثبات الاستبانة (أداة الدراسة) فكان من خلال قياسها بواسطة معامل (Cranbach alpha) إذ بلغت قيمته لجميع متغيرات الدراسة نحو 80% وهي نسبة مقبولة إحصائياً كونها تجاوزت 60% وهو الحد المسموح به علمياً . (krehbid,2010,p.19)

إختبار فرضيات الدراسة :

إعتمدت الدراسة في اختبار فرضياتها على القاعدة العلمية التي تنص على أنه : إذا كانت القيمة المعنوية (Sig.) أقل من 5% وهي قيمة تظهر من نتائج الحاسوب مباشرةً فإننا نرفض الفرضية الصفرية (النفي أو العدم) ونقبل الفرض البديل (H1) أو من خلال مقارنة قيمتي (T) المحسوبة و الجدولية فإذا كانت المحسوبة (Tc) أكبر من الجدولية (tt) فإننا نرفض (Rej.Ho) ونقبل الفرضية البديلة . (krehbid,2010,p.19) وقبل البدء باختبار الفرضيات سوف يتم إظهار جميع النتائج الإحصائية لاختبار الفرضيات وبعدها البدء بالتحليل مع المناقشة. وفيما يلي اختبار الفرضيات ونتائجها كما وردت في مشكلة الدراسة .

جدول رقم (4) : النتائج الاحصائية لاختبار فرضيات الدراسة .

نتائج اختبار فرضيات الدراسة Rej.or accept	Tt قيمة t الجدولية	Tc قيمة t المحسوبة	القيمة المعنوية sig.t	النتائج الاحصائية فرضيات الدراسة
Rej.Ho1	1.96	55.16	0.00	المتغيرات الاقتصادية Ho1
Rej.Ho2	1.96	51.31	0.01	المتغيرات السياسية Ho2
Rej.Ho3	1.96	67.56	0.01	المتغيرات الثقافية Ho3
Rej.Ho4	1.96	68.64	0.01	المتغيرات الاجتماعية Ho4

نتائج اختبار الفرضيات :

يتضح من خلال نتائج الجدول رقم (4) قبول الفرضية البديلة بمعنى رفض الفرضية الصفريّة Ho1 كون قيمة المعنوية أقل من 0.05 وهذا مؤشر على أن المتغيرات الاقتصادية لها دورها في التأثير على قرار الحاكم الإداري في الاصلاح التنموي والتطوير. إما الفرضية الثانية والتي تنص على أنه لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المتغيرات السياسية ودور الحاكم الإداري في التطوير والاصلاح التنموي , فيتضح نفس النتائج الاحصائية في الجدول السابق بأنه تم رفض الفرضية العدمية كون قيمة Tc المحسوبة (51.31) اكبر من القيمة (1.96) وهذا دليل مهم على أن العوامل السياسية تؤثر على الحاكمة الإدارية في إحداث تغييرات في التنمية الشاملة , ومما يعزز من النتيجة ان قيمة (t) المعنوية (1.96) كانت مقبولة إحصائياً, وبالعودة الى الفرضية الثالثة القائلة : لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية عند مستوى (5%) أو أقل ما بين دور الحاكم الإداري في التطوير والاصلاح التنموي وما بين المتغيرات الثقافية , و بالنظر الى نتائج الجداول الاحصائية السابقة نجد ان قيمة (sig.t) كانت اقل من قيمة مستوى الدلالة (0.05) , ووفقاً للقاعدة الاحصائية العامة فإننا نقبل الفرضية البديلة ونرفض فرضية العدم مما يعني وجود العلاقة بين المتغيرين (المستقل و التابع) . اما الفرضية الرابعة كما تم صياغتها سابقا ووفقاً لاختبار العينة من طرف واحد (one sample t-test) كما في نتائج الاحصاء في الجدول السابق , فقد تبين ان قيمة (t) المحسوبة اكبر من قيمتها الجدولية مما يعني رفض هذه الفرضية وقبول الفرضية البديلة الامر الذي يعني ان الحاكمة الادارية وكما سيتم تفسيره لاحقاً تتأثر بالمتغيرات الاجتماعية وبالتالي فإن لها دور في التحسين والتطوير وإحداث تغييرات جذرية في التنمية المحلية وينسجم هذا مع دراسة الحوامدة حول فاعلية المجالس التنفيذية في تنفيذ أهداف التنمية المحلية كون هذه المجالس هي الذراع الأيمن للحاكمة الإدارية. (الحوامدة,

وقد تم استخدام اختبار مجموعة العوامل المستقلة وفقاً للمتغيرات الديمغرافية تبعاً لاختبار (t) واختبار (ANOVA) عند مستوى معنوية (0.05), ويتضح من الجدول التالي رقم (5) والذي يبين نتائج الاختبار الاحصائي للمتغيرات المستقلة مجتمعة وفقاً للعوامل الديمغرافية (السن, المؤهل العلمي, الحالة الاجتماعية). (sekeran, 2005, p.16) انه لا توجد فروقات ذات دلالة احصائية وهذا يعني ان زيادة السن وبالتالي التراكمات الخبراتية لها تأثير على الحاكمية الادارية في القدرة على تحسين مستوى التنمية, الا أنها غير مؤثرة كثيراً لأنها تسير أي (الخبرة) مع النمو الوظيفي وفقاً للفئة الوظيفية. اما بالنسبة للاختلاف وفقاً للمؤهل العلمي, فيتضح بأنه لا توجد فروقات تذكر ذات دلالة معنوية للمتغيرات المستقلة مجتمعة في تأثيرها على التطوير والإصلاح التنموي وفقاً للاختلاف في المؤهل العلمي وان المؤهلات ليست ذات جدوى كونها مرتبطة بنظام الخدمة المدنية بهدف تغيير المسمى الوظيفي وكسب المزيد من السنوات في الدرجة الوظيفية وبالنسبة لاختبار الحالة الاجتماعية فيتضح من نفس الجدول انه لا توجد فروقات للمتغيرات محل الدراسة مجتمعة وفقاً للحالة الاجتماعية في التأثير على التطوير والإصلاح التنموي (العدوان, 2010, 22-25) وتوافق هذه النتائج مع ما جاءت به الدراسات حول أهمية تطوير القدرات المؤسسية في التنمية المحلية إستناداً على بناء القدرات المؤسسية في التنمية المحلية وضرورة تطوير الحاكمية الادارية لأخذ دورها, في البناء والتطوير بأسلوب فعال وكفؤ (أبو السندس, 2011, 122).

جدول رقم 5 : النتائج الاحصائية لاختبار المتغيرات المستقلة مجتمعة وفقاً للعوامل الديمغرافية (السن, المؤهل العلمي, الحالة الاجتماعية).

النتائج الاحصائية	Sig.	قيمة f	قيمة f	النتيجة الاحصائية
العوامل الديمغرافية	(f)	المحسوبة (fc)	الجدولية (ft)	
السن (العمر)	0.00	7.21	5.03	لا توجد فروقات
المؤهل العلمي	0.01	5.33	4.02	لا توجد فروقات
الحالة الاجتماعية	0.00	6.01	3.24	لا توجد فروقات

مناقشة النتائج والتوصيات :

إستطاع الباحث بعد اختبار فرضيات الدراسة التوصل الى مجموعة من النتائج الاحصائية المرتبطة بالطار النظري بدور الحاكمية الادارية في التطوير والإصلاح التنموي.

لقد بينت الدراسة أن هناك تأثيراً للمتغيرات المستقلة على قرار الحاكم الاداري

في التطوير والاصلاح التنموي ولكن بدرجات متفاوتة وهذا مرتبط بتطوير قدرات الحكام الاداريين في تعزيز المشاركة التنموية .

أكدت معظم الدراسات الإقتصادية والإدارية أن السبيل الوحيد لتعزيز المشاركة التنموية للحكام الإداريين هو الإرتقاء بالمفاهيم التنموية (الإقتصادية ، السياسية ، الإجتماعية ، الإدارية ، الثقافية ... الخ) إضافة إلى إشراك كافة أفراد المجتمع في كافة اللقاءات والمؤتمرات والفعاليات التي يقوم بها الحاكم الإداري وتعزيز دورهم بالمشاركة خاصة في المجالس الإستشارية والتنفيذية بالوحدة الإدارية ، وتفعيل دورهم ضمن آلية هيكلية واضحة مع الأخذ بعين الإعتبار أن يكون التمثيل عادلاً من حيث الجنس وتهيئة الإمكانيات اللازمة للمشاركة في أي إجتماع أو لقاء يهدف إلى تطوير وخدمة المجتمع المحلي.

تتطلب مسيرة التنمية كسر الفجوة بين أفراد المجتمع ومكتب الحاكم الإداري وتشجيع روح المشاركة الديمقراطية وتشكيل مجالس تنموية في مختلف القطاعات والهيئات وفعاليات المجتمع إضافة إلى إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل كافة والمساهمة في تدريب وتأهيل أفراد المجتمع لخلق جيل تنموي ريادي من خلال الندوات والدورات وتوفير البنى التحتية لأفراد المجتمع والإستماع لهموم المواطنين والتأكيد على تعهد الحكومة بتبني إستراتيجية تنموية من خلال إيجاد وسائل إتصال دائمة بين الحاكم الإداري وأفراد المجتمع وتسليح المواطنين في الوحدات الإدارية بالمعرفة والعلم والمشاريع المهنية الهادفة للحد من مشكلتي الفقر البطالة إضافة إلى إثارة الطاقات والقدرات الشبابية للمشاركة الفعالة في التنمية وهذا ما اثبتته دراسة كوزراد في حديثها عن اللامركزية .

يمثل الحاكم الإداري الأداة الرئيسية في الإصلاح التنموي وهو ينوب الحكومة في تحمل مسؤولياتها والقيام بواجباتها والتضحية من أجل صون الوطن وحفظ مبادئه وقضاياها التنموية وغيرها ، وعلى الحاكم الإداري أن يعي أن عملية التنمية الشمولية هي منهج للتفكير الوطني ، وإرادة وعزيمة لأفراد الشعب بأكمله وأن ما عزز من هذا الإصلاح هو وجود رؤية ومنهج واضح للتفكير الوطني للتنمية في الأردن وإرادة من الشعب وإلا ما وصلنا إلى المحطة التنموية التي نقف عليها الآن.

يمثل غياب الفكر والتوجه التنموي أو الخلل في ذلك لدى الحاكم الإداري كارثة تكاد تكون أسوأ مما تحدثه الكوارث الطبيعية والصراعات العسكرية والسياسية ، وهذا ما يبرز أهمية ثقافة التنمية الشاملة بكل أبعادها وإستراتيجياتها في أداء العمل الإداري للحاكم ، حيث من المتعارف عليه في المجتمعات المتقدمة أن جودة تطوير الأداء الإداري لأي حكومة تتحدد بدرجة كبيرة بمستوى تحديد الأهداف والغايات ويتجسد هنا دور الحاكم الإداري في الأردن من خلال قيامه بتعضيد جهود التنمية وتحفيز

كافة القطاعات والجماعات والمؤسسات والأفراد للمساهمة الفاعلة في رفع معدلات النمو الاقتصادي (economic growth) والتنمية الاقتصادية والسياسية والإجتماعية من خلال رسم وصياغة السياسات والإستراتيجيات ووضع الأنظمة المحفزة والداعمة لجميع الأطراف لتحمل عبء المسؤولية في العملية التنموية ، كما يلجأ الحاكم الإداري الأردني إلى تهيئة الأنظمة ووضع البرامج التي تحقق التقدم العلمي المستمر اللازم لبناء قاعدة معلوماتية تخدم متطلبات واحتياجات التنمية الشمولية والتطوير.

وأخيراً فإن تعزيز المشاركة التنموية كواجب على الحاكم الإداري وفي الأردن تأتي وفقاً لبناء هوية وطنية تمثل نقطة جذب ومجال إستقطاب للأفراد والهيئات بحيث تجعل كافة الجهات والأطراف تسهم طواعية في تحمل أعباء التنمية من خلال روح الولاء والانتماء للدولة الأردنية إنسجاماً مع ثقة الأطراف في كفاءة وتوجهات السلطة التنفيذية ويستند الحكام الإداريون في دعم مسيرة التنمية الشاملة على الصلاحيات المخولة اليهم بفضل القوانين والتشريعات الدستورية في الأردن ، إضافة إلى التوجيهات والإهتمامات التي يوليها وزير الداخلية في تهيئة الظروف والإمكانات اللازمة للحكام الإداريين للقيام بالمهام الموكلة على عاتقهم بأكمل وجهه. (konrad,2011,7-13)

أظهرت نتائج الدراسة بأنه لا توجد فروقات ذات دلالة احصائية ما بين المتغيرات المستقلة مجتمعة وما بين الحاكمية الادارية وقدرتها على تحقيق الاصلاح التنموي والتطوير تعزى الى العوامل الديمغرافية , ويعود ذلك كما يرى العديد من المحللين الى مجموعة من المرتكزات الاساسية للحاكمية الادارية التي تعزز المجال التنموي لعل أهمها:

1- المعلومات الكافية للتنمية والمشاركة الجماعية ، ان توفر هذا المرتكز يسهم في تحقيق درجه عاليه من المساهمة الشعبية في عملية التنمية وفي إتخاذ القرارات الاقتصادية والإجتماعية .. ان الخ المتعلقة بصياغة سياسات وإستراتيجيات التنمية والإصلاح وإستعمال وتخصيص الموارد المتاحة ، فالولاء الجدي العميق لعملية التحديث والإصلاح التنموي المذشود متعثر مالم تتوفر المشاركة المناسبة سواء في تخطيط هذا الإصلاح التنموي والعمل على تحقيقه أو في توزيع المنافع التنموية.

2- النظرة الشمولية للتنمية : ويتضمن هذا التنمية التربوية والقانونية والفكرية والروحية ... الخ

3- الثقة المتبادلة بين الفرد والمجتمع : كأن يتم تقديم الخدمات الأساسية للأفراد كي يبذلوا ما يوسعهم لإنجاح المشروع التنموي.

4- الموارد البشرية (HR) Human Resources وتمثل هذه المواد البشرية (HR) الطاقات البشرية العاملة في المشاريع التنموية ، فلا بد من توظيفها

بالشكل الصحيح ومنها مثلاً الإستفادة من طاقات أصحاب الرأي في المجتمع لصياغة الخطط التنموية.

5- تضافر المجهودات بين كل من الحاكمة الإدارية والمؤسسات الرسمية من جهة والسكان المحليين والتنظيمات التنموية من جهة أخرى.
اما بالنسبة لواجبات الحاكم الإداري الأردني تجاه الإصلاح التنموي فانها تنطلق كما يتضح من نتائج الدراسة من المفاهيم التالية:

- التعامل مع التطوير والتنمية على إعتبار أن ذلك منظومة حضارية متكاملة تصل ماضي المجتمع بالحاضر والمستقبل حيث تسترجع الدولة فيه تاريخها بمزاياه وعيوبه وعوامل قوته وضعفه ، وعدم التركيز على أبعاد معينة دون الأخرى في بناء وإدارة أجزاء الدولة الأردنية.

- السعي المستمر نحو تحديد مواطن الخلل والضعف في التوظيف الدقيق بفجوة الترهل والفساد والتخلف ، وتحديد مكان بناء شخصية المواطن الأردني وتفعيل الذاتي لشخصيته المؤهلة لتحمل مسؤولياتها . (الطراونة , 2005 , 33)

- عدم المفاضلة بين مجالات شمولية التنمية وتعزيز احد أبعادها من الآخر، فالحاكم الإداري الأنجح هو الذي قام ويقوم بوضع منظومة متكاملة ومنسجمة لكافة الأبعاد التنموية والإستراتيجية .

- الإهتمام بأفراد المجتمع الأردني على إعتبار أنهم الهدف الأسمى والوسيلة الأنجح لمسيرة الإصلاح الشعبي ، ويمثل ذلك بالإهتمام بخصائص هذا الفرد وقيمته وسماته وأخلاقياته إضافة إلى الإرتقاء بمستواه الإجتماعي والإقتصادي كإنسان بما يحقق له نوع من التوازن في شخصيته وحياته (تنمية خصائص الفرد وسماته)

- تفعيل وتحسين السياسات والاستراتيجيات الإقتصادية التي تساعد الحاكم الإداري على الإصلاح التنموي الشامل مثل:

1- الإهتمام بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة (مشاريع تحد من مشاكل الفقر والبطالة)

2- توجيه الإستثمارات المحلية والأجنبية من خلال اللجان الخاصة بذلك نحو الحاجيات والضروريات (مشاريع مدرة للدخل)

3- إلغاء الضرائب والرسوم على المشاريع الإنتاجية الجديدة.

4- دعم المشاريع الحرفية والمنزلية خصوصاً المهنية منها.

5- إيصال كافة المساعدات والمنح إلى مستحقيها بشكل يرفع من راية الحق والعدل والمساواة بين أفراد المجتمع (الوصول إلى الفقراء والمستحقين الحقيقيين)
- وضحت نتائج الدراسة بأن الإدارة التشاركية وتكاملها يلعب دوراً هاماً في الإصلاح التنموي والتطوير الشامل, إذ تعتبر الإدارة التشاركية من أهم أهداف اللامركزية حيث يتم نقل اتخاذ القرار التنموي إلى المستوى المحلي وتخفيف العبء عن الإدارة المركزية ويرتبط الحاكم الإداري في المجال التنموي والتطوير بالعديد من المؤسسات الرسمية وشبه الرسمية لعل أهمها : المجالس البلدية , المجالس التنفيذية و المجالس الاستشارية , حيث يهدف الدور التشاركي للإصلاح التنموي إلى النهوض بالمناطق المحلية من خلال المشاركة الفاعلة من قبل المجتمع المحلي في تحديد الأولويات والحاجات والمشاركة في صنع القرار تأكيداً لمفهوم الحاكمية الرشيدة و ما ينطلق منها من مبادئ مثل المساءلة والشفافية , بحيث يصبح المواطن الأردني وكافة فئات المجتمع المحلي العاملة والمهمشة وكافة المؤسسات العاملة شركاء في تحديد الأولويات والحاجات مع جهات الحكم المحلي الذي يمثلها الحاكم الإداري التنموي بالتكامل مع البلديات والمؤسسات والمجالس الأخرى وبالتالى المشاركة في صنع القرار التنموي .

وتسعى الوحدات التنموية في المحافظات إلى تشكيل لجان محلية ممثلة لجميع شرائح المجتمع تشارك في وضع الخطط التنموية على المستوى المحلي (محافظة , لواء , قضاء) وتسهم المجالس الاستشارية والتنفيذية في المجال التنموي في تعزيز مكانته سواء كان ذلك على مستوى الحاكمية الإدارية أو على مستوى البلدية الواحدة أو حتى على مستوى المنطقة والإقليم من خلال المشاريع المشتركة ما بين مختلف الجهات وتمثيل جوانب الربط للمشاريع والأنشطة التنموية في إحداث التنمية المستدامة من خلال المنظومة التطويرية التالية :

1. تسهم المشاريع التنموية الاقتصادية المدرة للدخل في زيادة دخل البلديات وتوفير عائد مالي يستفاد منه في كافة النفقات التشغيلية للبلدية أو المجالس المشتركة .

2. رفع سوية الأداء وتقديم الخدمات بشكل أفضل .

3. إثارة عواطف الحركة الاقتصادية سيرا نحو تنمية مستدامة تحقق الإزدهار الإقتصادي للمجتمع المحلي والمنطقة بأكملها .

4. تحسين مستوى أفضل من الدخل والمعيشة للأسر والأفراد .

وعلى الرغم من أهمية الإدارة التشاركية في الإصلاح والتطوير التنموي إلا أنها تواجه بعض التحديات كما يرى الباحث, لعل أهمها :

(1) غياب الدراسات المسحية الشاملة والكافية لتحقيق النجاح في المشاريع التنموية و قد يعود السبب في ذلك إلى بعض العادات و التقاليد التي تفرز بعض القيادات البلدية أو لضعف الكفاءات

(2) ضعف إقبال و تعاون القطاع الخاص على التوجه نحو المشاريع التنموية و إصلاحها و قد يكون مرد ذلك هو ضعف الحوافز المشجعة و التسهيلات اللازمة.

(3) محدودية الإمكانيات المادية لإقامة و دعم المشاريع التنموية من قبل الجهات المانحة و الداعمة .

(4) البيروقراطية و الإجراءات المطولة لدعم التطوير و الإصلاح التنموي .

(5) غياب المقومات التي تستند إليها إدارة التنمية مثل تبني القيادة السياسية لإدارة التنمية و التفاعل الايجابي ما بين الجهات المنظمة إضافة إلى عدم تفعيل دور أجهزة الرقابة و تقييم أداء وحدات الاتصال و الجهاز الإداري و الحاسبة على النتائج .

(6) غياب المجالس المحلية و التنمية بمعناها الحقيقي و الاستعاضة عنها بالإدارة اللامركزية خصوصا في المجالس البلدية و القروية وفقا لما جاء في قانون البلديات رقم (4) لسنة (2007) م من المأمول لقانون المجالس المحلية أن يصدر في الأيام القادمة بعد جدل مستفيض بين أعضاء مجلسي الأعيان و النواب .

التوصيات :

خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات التالية التي جاءت بناءً على النتائج الاحصائية السابقة :

1- تفعيل العمل المشترك ما بين الحاكم الإداري و البلدية و مؤسسات المجتمع المحلي و القطاع الخاص في الوحدة الادارية .

2- تقييم الأنشطة و المشاريع التنموية التي ينفذها المجلس التنفيذي.

3- تفعيل دور القيادات الذسائية و الشبائية في العمل التنموي من خلال الأنشطة و المشاريع التنموية في الوحدة الإدارية .

4- إعداد موازنة المحافظة و المراكز الإدارية التابعة لها و متابعة المشاريع التنموية الواردة في الموازنة العامة للدولة .

5- المساهمة في تقديم مقترحات لمشاريع تنموية مبدية على احتياجات و متطلبات المجتمع المحلي .

6- المشاركة في جمع المعلومات و تزويد وحدات التنمية المحلية المشتركة بالبيانات المستمدة من المجتمع المحلي.

7- التنسيق والتعاون مع وحدات التنمية على مستوى جميع المؤسسات الرسمية، القطاع الحكومي، المؤسسات غير الحكومية، القطاع الخاص، لجان المجتمع المحلي، البلديات، المنظمات التطوعية لإعداد وتنفيذ ما يلي:

(أ) برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية ووضع إستراتيجيات تنموية مشتركة على المستوى المحلي

(ب) دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع المقترحة بين المؤسسات .

(ج) تشكيل مجالس شراكة مع المجتمع المحلي وتوعية هذه المجالس بمفاهيم القيادة والمسؤولية الجماعية وشؤون النوع الاجتماعي والمشاركة الأهلية .

8- تحليل الفرص التنموية المتاحة للاستثمار والترويج لها ولتختلف القطاعات .

9- تحديد مشاريع التنمية المستدامة التي تنطوي على منافع وآثار ذات طابع إجتماعي وإقتصادي.

10- إجراء دراسات مستقبلية تنسجم مع اللامركزية وبمتغيرات أخرى .

❖ المراجع العربية :

1- المصاحبة، محمد حمدان، (2000)، التجربة الحزبية السياسية في الاردن : دراسة تحليلية مقارنة، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، ط 1

2- العدوان، عبد الحليم مناع، (2009)، التعددية السياسية في المملكة الاردنية الهاشمية - الجزء الثاني، دار الحامد، عمان، ط 1

3- وزارة الداخلية، نظام التشكيلات الادارية رقم 47 لسنة 2000

4- الطراونة، محمد ابراهيم، (2005)، اثر الاصلاح الاداري في التنمية، دار البراع، عمان .

5- الحوامدة . نضال صالح " (2001) فاعلية المجالس التنفيذية في تنفيذ اهداف التنمية المحلية والعوامل المؤثرة فيها من وجهة نظر اعضاء تلك المجالس في محافظات جنوب الاردن، مؤته للبحوث والدراسات، ملجد 16، عدد 6

6- العدوان، حسن حمدان، (2012)، الدور التنموي للحكام الاداريين، وزارة الثقافة الاردنية، عمان

7- ابو السندس، جهاد، 2011، منهجية تطوير القدرات المؤسسية في التنمية المحلية بناء القدرات المؤسسية في التنمية المحلية، عمان، ص 119-131 .

8- الشيخ سالم واخرون، فؤاد، المفاهيم الادارية الحديثة، ط 10، 2012، مركز الكتب الاردني، عمان.

❖ المراجع الاجنبية :

- A. Anderson, David,et.al(,2014) ,**Statistics for Business and Economic**, 10th, edition, Thomson South Western,pp:39-43
- B. Bajpai,Naval,(2010), **Business Statistics**, Particular Edition ,Pearson Education – Prentice Hall , pp : 101-104
- C. Krehbid , Berenson Levine, **Basis Business Statitistics Conceptand** Application Ninth Edition ,(2005) .p24-25 Ninth Education prentice- Hall , U.S.A / www.prenhall.com/berenson
- D. Sekeran , (2005) , **Research Methods For Business** 3rd Edition John Wiley and Sons p75).
- E. Konrad Adenauer Stiftung (2011), **Decentralization and Local Development**, European and International Coopratiion – Amman office pp:5-12
- F. Litvack ,Jennie et al.(2009) ,**Participation and Decentrali- zation** Online Sourcebook on Decentralization and Local Development.
- [www.cresin.collumbia.edu/decentralization/English/Issues/partici](http://www.cresin.collumbia.edu/decentralization/English/Issues/participation.html)
pation.html.accessed12sep.2009